في سوريا (١٨٧٨) ، والسبب يعود الى اطلاق يده في الاولى وغلها بأصفاد الجواسيس والاوامر السرية بعد ذلك » (ص ١٣٥) . ومن الموضوعات التي تمت بصلة وثيقة الى إعلان الدستور وأصلاح حال البلاد واستئصال شأفة الفساد في الاخلاق ، وبخاصة أخلاق المأمورين ، قول البستاني إن « اصلاح الحال يصلح بالطبع أخلاق الرجال ، وأن اعلان الدستور وحده يصلح من أخلاق المأمورين الفاسدة ، في زمن الحرية والعدل ،ما لم يكن من الممكن ان ينجح فيه دواء في زمن الاستبداد والظلم »(ص ١٨٧) .

وحين يتحدث سليمان البستاني عن موضوع الدستور والتعصب الذميم ، فانه يميز بين التعصب الديني والتعصب الجنسي . فالدولة العثمانية قد ضمت خليطا متنافرا من الاجناس والامم . والاصلاح يستهدف حصول التفاهم والتغلب على الجهل (« رفيق ملازم للتعصب »)وتحقيق الاندماج والتمازج . على ان روح التعصب الخبيثة لم يخترق الا صدور جهلاء العامة(ص ١٥٧) والهدف المنشود في عصر ما بعد الدستور هو إعلاء الشأن الصالح العام العثماني ، وتعزيز روابط التواد والاخاء ، وترسيخ دعائم الدستور . لكي تعم المساواة في ظل الجامعة العثمانية . وفي ذلك يقول صاحب « عبرة وذكرى » :

« إن اعظم الوسائل لضمان اضمحلال التعصب الديني تجنيد المسيحيين مع المسلمين . واعظم وسيلة لاضمحلال التعصب الجنسي تعميم اللغة الرسمية وجعل تعليم اللغة التركية إجباريا . فان هاتين الوسيلتين . مع تعميم اسباب العلم والتهذيب ، يضمنان توثيق عرى التواد والاخاء » .(ص ١٥٩) .

ثم يتوقف عند مسألة الدستور والمهاجرة بنوعيها : هجرة السكان العثمانيين الى خارج بلاد السلطنة ، وقدوم الاجانب الى اراضي الدولة العثمانية بقصد الاقامة والاستيطان . فالمهاجرة من البلاد العثمانية ،سواء كانت هربا من البطش والاغتيال أم على سبيل السعي في طلب الرزق ، ترجع الى مصدر واحد هو الاستبداد الذي تساوى في ظله المسيحيون والمسلمون . وفي لبنان هناك دافع طبيعي إضافة الى دوافع الهجرة التي أشرنا اليها : تكاثر النسل وضيق البلاد من استيعاب الزيادة . غير ان هذه المهاجرة قد خفت حدتها وجاء إعلان الدستور ليشجع الكثيرين على اختصار مدة اغترابهم بعد ان عصف بهم الحنين الى الاوطان . والناحية الاشد خطرا في موضوع المهاجرة والنزوح هي ما يشير اليه البستاني من خلال حديثه عن « البلاء الاعظم الذي ابتليت به البلاد : جلاء الفلاح عن أرضه »(ص ١٧٤) .

الدستور وموارد البلاد : ينقلنا هذا الى القسم الرئيسي الثاني من كتاب « عبرة وذكرى » : موضوع العلاقة بين إعلان الدستور العثماني وموارد الثروة الدفينة في الممالك المحروسة . فالزراعة كانت ولا تزال اثبت موارد الثروة لهذه البلاد .(ص.١٩٢) واذا كانت البلاد قد ابتليت بجلاء الفلاح عن أرضه ، فكيف يتسنى لعهد الاصلاح ان ينطلق الى استصلاح الاراضي البائرة ودفع عجلة الزراعة . يسهب البستاني في الحديث عن مدحت باشاوالتخطيط الذي وضعه لاستصلاح اراضي العراق وريها . كما انه يبدي اهتماما بمسألة التبدي والتحضر ، وكيفية حمل العربان والقبائل البدوية على نبذ البداوة واختيار الاستقرار الحضري والانقطاع الى العمل الزراعي . فالاصلاح الزراعي يتوسل امرين لا بد من توفرهما ، مهما تباينت طرق الري وطبيعة البلاد وتضاريسها وأخلاق السكان وعاداتهم : توطيد الامن والعناية بالفلاح والمزارع . والبستاني يتوسم في الحكومة العثمانية تحت ظل الدستور انها ترمي الى توفير ذلك .

والى جانب الزراعة كمورد رئيسي من موارد الثروة ، يشير الكتاب الى المعادن والكنوز الدفينة في سائر انحاء البلاد العثمانية . ولا يستبعد وجود منابع بترولية غزيرة ، اضافة الى الينابيع المعدنية والغابات والاحراج والصناعةفي البلاد هي اسوأ حالا من الزراعة . هناك صناعات توشك ان تزول وتنقرض ، لكن « جرثومة الصناعة حية تنهض منبعثة لاول دافع ينفعها »(ص ١٢٥) .فالموارد اللازمة متوافرة ، والعمال المهرة ، والطاقة ولا ينقص العثماني سوى النشاط من عقال الخمول